المصرف الصناعي يمنح أول قرض بقيمة مليار ليرة وفق القرار ٤٣٣

صناعيون لـ«الوطن»: نطالب بتوسيع قائمة المشاريع التي يشملها القرار لتضم المنشآت الصناعية التي تعرضت للدمار

عبد الهادي شباط

أفاد مدير عام المصرف الصناعي وجيه بيطار لـ«الوطن» بمنح قرض بقيمة مليار ليرة مع بداية الشهر الجاري وهو أول قرض يمنحه (الصناعي) بعد نفاذ القرار ٤٣٣ الصادر عن مجلس النقد والتسليف والذي سمح بتخطي سقوف القروض الإنتاجية مبلغ الـ٥٠٠ مليون ليرة، موضحاً أن هناك ارتفاعاً في الطلب على القروض الصناعية تزامناً مع تعديل القرار ٤٣٣ وأن الكثير من الصناعيين يراجعون فروع الصناعي للاطلاع على تفاصيل القرار وكيفية الاستفادة منه لتمويل مشاريعهم، وقد حصل عدد من الصناعيين على موافقة على التمويل قبل صدور هذا القرار وحالياً وبعد تعديم القرار تقدموا بطلبات تشميل قروضهم ودراستها وفق القرار ٤٣٣.

ومن هذه القروض – وفق بيطار – قرض لمشروع صناعي في حماة لطحن زهرة الكبريت مع الأسمدة حصل على موافقة بتمويل ٥٠٠ مليون ليرة وحالياً تقدم بطلب لتشميل مشروعه ودراسته من جديد وفق القرار ٤٣٣ إضافة لمشروعين في مدينة عدرا الصناعية حصلا على قرضين واحد بقيمة ٣٤٠ مليون ليرة والآخر بقيمة ٢٦٠ مليون ليرة وحالياً تقدموا بطلبات لتمويل شراء وإدخال آلات إنتاج لكن وفق قرار المركزي (٤٣٣) وأيضاً هناك مشروع في مدينة عدرا الصناعية خاص بصناعة حليب الأطفال تتم دراسة تمويله وفق هذا القرار للاستفادة من فتح سقوف القروض للصناعيين.

وعن طلب وشروط الضمانات، بين أن معظم المشاريع التأسيسية التي منحها الصناعي خلال الفترة الماضية كانت بضمانة المشروع ذاته، حيث يتم التمويل على مراحل تتوازى مع نسب التنفيذ في المشروع وكلما زادت نسب التنفيذ ارتفعت قيمة المشروع (الضمانة).

أما بخصوص معدل قروض الصناعيين لدى المصرف الصناعي، فأوضح بيطار أن ٦٥ بالمئة من القروض التي منحها المصرف الصناعي كانت للصناعيين، وكان مصرف سورية المركزي قد أوضح في بيان له أن القرار ٤٣٣ يأتي في إطار التوجهات الحكومية الحالية نحو دعم القطاع الصناعي، وانطلاقاً من أهمية الدور المنوط بالمصارف العاملة في سورية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتلبية للمتطلبات المتعلقة بضرورة استئناف التسهيلات المصرفية للقطاع الصناعي بشكل خاص، وبالشكل الذي يضمن توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، ودون إخلال بالمتطلبات التي دعت لحصر منح التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الماضية ضمن قطاعات معينة، ويعد هذا القرار نتيجة للتنسيق الحاصل بين اللجنة الاقتصادية ومصرف سورية المركزي والوزارات المعنية لمعاودة منح التسهيلات، حيث تم وضع قوائم المشاريع المشمولة بالتمويل بالتنسيق مع وزارتي الصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي بما يضمن مراعاة الأولويات والمعايير والمحددات للمشاريع المطلوب تمويلها بقروض صناعية في المرحلة الحالية.

وقد تضمن القرار مجموعة من الضوابط الخاصة بهذا الموضوع أهمها تقديم جدوى اقتصادية للمشروع معدة أصولاً وفق المعايير المثلى لدراسة الجدوى تثبت توافر تدفقات نقدية للمشروع قادرة على تغطية عبء الدين، ومنح التسهيلات على مراحل ترتبط بمراحل تنفيذ المشروع، وتحديد نسب التمويل للمشاريع من خلال الربط مع القيمة المضافة التي يحققها منتج المشروع، إضافة إلى الحصول على ضمانات تغطي قيمة التسهيل الممنوح بنسبة ١٠٠ بالمئة كحد أدنى.

واعتبر عدد من الصناعيين في حديثهم مع «الوطن» أن القرار مهم لجهة تأمين التمويل للمشاريع الصناعية، لكنهم طالبوا بتوسيع قائمة المشاريع التي يشملها القرار وخاصة المشاريع والمنشآت الصناعية التي تعرضت للدمار خلال سنوات الحرب على سورية بما يسمح بإعادة تأهيلها وتشغيل خطوط إنتاجها، إضافة إلى المرونة لجهة طلب الضمانات وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

عضو في غرفة تجارة دمشق يطالب بتحرير أسعار الطاقة

اكريّم لـ«الوطن»: الحكومة هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن فلتان الأسعار والتضخم

هناء غانم

رغم التصريحات الحكومية والحلول المطروحة و«غير المطبقة» لمعالجة الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير وآلية توافر السلع في الأسواق السورية، نجد أن الأزمة مستمرة وفق ما أكده لـ«الوطن» عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر اكريم مرجعاً ذلك إلى بطء التخطيط والإجراءات الحكومية وتعقيداتها الذي يؤثر سلباً على الأسعار، مشيراً إلى وجود شروط تعجيزية للاستيراد وعدم السماح بالمنافسة الحقيقية للجميع.

وأشار اكريم إلى ضرورة أن يكون التسعير على أساس التكاليف، وحتى يكون التسعير واضحاً وصحيحاً يجب أن تكون الضرائب صحيحة وهذا يتطلب أن يعرف التاجر تكاليفه ليكون ربحه واضحاً، مشيراً إلى أنه عندما يكون هناك جهل بالتكاليف ترتفع الأسعار من دون مبرر، مؤكداً أن الحكومة، بحسن نية أو بسوء نية، هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن فلتان الأسعار والتضخم الحاصل في الأسواق حالياً.

وأضاف اكريّم إن تخفيض الأسعار يجب أن ينطلق من حساب التكاليف الصحيحة للوصول إلى أرباح صحيحة، مشيراً إلى أن حساب التكاليف وحساب المصاريف سواء المالية أم مصاريف الإنتاج والنقل من مازوت وغيرها التي ارتفعت بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار الطاقة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار.

واقترح اكريم على الجهات المعنية أن «تعوم أسعار الطاقة» كغيرنا من الدول المجاورة باعتبارها تؤثر على أكثر من ٥ بالمئة من تكاليف الإنتاج، والأهم حساب الضرائب بطريقة صحيحة حتى لا يبقى التاجر تحت رحمة مراقبي الحسابات، حيث يجب أن يكون هناك ميزان صحيح لحساب الضرائب الصحيحة، فالضرائب اليوم إما قليلة ويكون فيها إجحاف، وإما مرتفعة وفيها استغلال وقد تدفع التاجر إلى التوقف عن العمل، داعياً إلى ضرورة أن تكون التكاليف التجارية صحيحة حتى تستمر عجلة الاقتصاد وتستقطب رؤوس الأموال والتجار، وحينها سنقوى على المنافسة ونصل إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

وقال اكريم: المشكلة في سورية تكمن ببقاء الأسعار والتكاليف مرتفعة أكثر من الدول الأخرى، مما يتسبب بخلق مشكلة بالتصدير.

وأمام البحث عن الحلول الفعلية أشار اكريّم إلى أن المطلوب اليوم من الحكومة هو دراسة أشكال التصدير والاستيراد ولاسيما المواد الإستراتيجية وتنظيمها بما يناسب احتياجات المواطن والسوق، لافتاً إلى ضرورة وجود خطة محكمة بحيث تكون المواد الإستراتيجية مثل القمح السكر والأرز والزيوت وغيرها من المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية موجودة ومخزنة بكميات تكفي حاجة السوق المحلية.. وألا تكون خارج إطار المنافسة وأن تكون مطروحة بالأسواق إضافة إلى مستلزمات الإنتاج الدوائي، فما الفائدة من مصانع الأدوية إذا لم يكن هناك مواد أولية؟ وحتماً ستتوقف المصانع عن الإنتاج، كذلك الحال بالنسبة للصناعات النسيجية وغيرها، مبيناً أن استمرار تدفق المواد بشكل صحيح هو الأساس ولاسيما أن التصدير هو ليس عملية بيع وشراء، بل هو عملية استمرار وجود المنتجات السورية خارج البلاد، مبيناً أن صدور قرار السماح بتصدير الثوم وغيره في هذه الفترة مثلاً يعتبر مشكلة بحد ذاته، لأنه كان من المفترض أن يكون قبل جني المحصول كذلك قرار الحمضيات وزيت الزيتون والبصل والتمر الذي جاء بعد انتهاء الموسم مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

لا إحصائيات رسمية حول إنتاج القمح للموسم الحالي

وزير الزراعة لـ«الوطن»: تأخر المطر أثر سلباً والهطلات أقل من الموسم الماضي

الوطن

أكد وزير الزراعة حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» أنه تم العمل على تحديد المساحات المزروعة بشكل فعلي بمحصولي القمح والشعير وإعداد قاعدة بيانات متكاملة يمكن اعتمادها عند عمليات الاستلام، مشيراً إلى أن الوزارة قامت بإعداد جدول يتضمن تتبع زراعة محصول القمح للموسم الزراعي ٢٠٢١ -٢٠٢٢ مع تأثير التغيرات المناخية في الموسم الزراعي.

وفيما يخص المحروقات، أوضح الوزير أنه قد تم حصر المساحات المزروعة فعلاً (مروي وبعل) لتتمكن لجان المحروقات من تزويد المساحات المروية بالمازوت اللازم للري، وتم إعداد قوائم اسمية أرسلت إلى رئاسة مجلس الوزراء وتم وضعها بتصرف المحافظين لتكون أساساً في تسويق المحصول وتنظيم استلامه، إضافة إلى أنه قد تم رفع نسبة المازوت المخصص للقطاع الزراعي من ١٣,٥ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة بالسعر المدعوم، وإمكانية شراء بسعر ١٧٠٠ ليرة للليتر الواحد، مبيناً أن الحاجة من مادة المازوت الزراعي للموسم ٢٠٢١-٢٠٢٢ بلغت نحو ٢٢١ مليون ليتر وفق ما هو مخطط، في حين بلغت الكميات المباعة نحو ٤٧,٦ مليون ليتر.

وبيّن قطنا أن الهطلات المطرية تأخرت في كل المحافظات خلال الموسم الحالي، حيث بدأت في منتصف كانون الأول، لافتاً إلى أنه كان هناك شبه انحباس للأمطار وكان متوسط الهطل المطري أقل بكثير مقارنة مع الموسم ٢٠١٩-٢٠٢٠ ما أثر سلباً في جميع المزروعات وخاصة المحاصيل الحبية (قمح وشعير) البعل.

وأضاف إنه في شباط ٢٠٢١ تم اعتماد خطة التكامل الزراعي وموافاة كل الوزارات والجهات ذات الصلة بالروزنامة الزراعية الخاصة بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة وأعلاف ومحروقات على مستوى الشهر ومن كل جهة داخلية وخارجية.

وختم قطنا بأنه تم اعتماد الخطة الزراعية بوقت مبكر بهدف تمكين الفلاحين من الحصول على التنظيم الزراعي والكشف الحسي اللازم للحصول على مستلزمات الإنتاج المدعومة من جهة، ومن جهة أخرى لتتمكن الوزارات الأخرى من اتخاذ إجراءاتها بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتنظيم عملها وفق متطلبات الخطة حيث تكون جاهزة ومتوافرة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١ وهو تاريخ بدء الموسم الزراعي، كما تم تعديل خطة الزراعات الصيفية المروية بما يضمن الاستثمار الأمثل للموارد المائية المتوافرة.

التصدير أصبح صعباً و٩٩ بالمئة من إنتاجنا للداخل

رئيس منطقة العرقوب الصناعية لـ«الوطن»: إذا قسنا إدارة الملف الاقتصادي بالنتائج فالإدارة سيئة جداً.. ومكافحة التهريب تحتاج إلى قرارات وليس دوريات

طلال ماضي

اعتبر رئيس منطقة العرقوب الصناعية في حلب تيسير دركلت في تصريح لـ«الوطن»، أن التصدير أصبح صعباً جداً في ظل الإجراءات الحكومية المتبعة في التصدير، من تحويل الأموال، وتوثيق العقود، والكفالات، حيث كان التصدير قبل الأزمة إلى ٢٤ دولة، أما اليوم فالصادرات لا تكاد تذكر، والمشكلة موجودة لدى الحكومة التي تستمع إلى هموم ومشكلات الصناعيين ورغم أنهم يقدمون مجموعة حلول مع المشكلة التي يطرحونها، إلا أن الاستجابة قليلة وتكاد تكون معدومة، والجميع يعلم أن للحكومة اعتبارات أخرى، لكن إذا أخذنا مقياس إدارة الملف الاقتصادي بالنتائج، فالإدارة سيئة جداً.

وأشار دركلت إلى أن الحكومة تركت الصناعيين يواجهون قدرهم، واعتبرتهم طرفاً آخر ولا تتعاون معهم إلا عبر الوعود، لكن الوضع على الأرض مختلف، وطالبنا كصناعيين أكثر بإعطائنا مدخلات إنتاج بسعر مقبول حتى نعطي منتجات مصنعة بسعر مقبول، ومواد أولية بصفر جمارك حتى نقوم برفع قيمة هذه المنتجات وتصنيعها وتشغيل عمالة، وكان الرد أنهم سيدرسون هذه الطلبات، وبعد فترة يصدر قرار بتخفيض الجمارك إلى واحد بالمئة باستثناء ١٠٠ نوع مثل الحديد والبيلت والكروم وغيرها الكثير، وتصل جماركها مع الضريبة إلى ٣٠ بالمئة. إضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء والمحروقات وخلق سوق سوداء لمادة المازوت، وفي مثل هذه الظروف كيف سنقدم منتجات منافسة؟ مؤكداً أنه وعلى الرغم من الأضرار التي لحقت بالمعامل من جراء الإرهاب، لا يزال الصناعيون مستمرين بالعمل، ويحاولون إيجاد حل وسط بين ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن والوصول لتأمين آلة صناعية بسعر مقبول.

وتابع دركلت: وصلنا إلى مرحلة من اليأس لدرجة أننا لا نفكر بتطوير منتجاتنا أو أسلوب عملنا، بل بالسؤال من أين سنؤمن موادنا ومحروقاتنا، والحكومة لديها علم بأدق التفاصيل، مضيفاً: إذا أرادت الحكومة مكافحة التهريب، فعليها مكافحته بالقرارات وليس بالدوريات، إذا كان بإمكان الصناعي تأمين مواده الأولية بسعر مقبول فلماذا سيشتري مواد مهربة ومنها التركية التي تغزو الأسواق؟

وإضافة إلى ما سبق، تأتي الصعوبات التي تواجه الصناعي المصدر في تمويل المستوردات وتحويل الأموال إلى الخارج، والعقبات الروتينية في التخليص الجمركي والجمارك، وحالياً هناك مواد تم إيقاف استيرادها وستفقد من الأسواق، لذا يجب اتخاذ قرارات استثنائية لأننا في وضع استثنائي، ومنها موضوع حيازة القطع الأجنبي، فمثلاً أنا عضو في غرف الصناعة والتجارة واتحاد المصدرين، لكن عندي خوف وشعور بالخطر إذا قمت بجلب أموال بضائع بعتها خارج سورية، لأن هناك من تمت محاسبته على حيازة القطع الأجنبي.

وحول إمكانية عودة الصناعيين المغتربين بين دركلت أنه في ظل انعدام وجود الكهرباء والغاز والبنزين لن يعود أحد، لأن بوصلة المستثمر أرباحه ومصلحته، وحين يرى أن الوضع قد تغير سيعود تلقائياً.

من جهته الصناعي والمخترع المهندس غياث عبد السلام رأى في تصريح لـ«الوطن» أن المواد تكلف ضعف ثمنها (مالياً وشحناً وضرائب)، وجميع مقاسات المواد الأولية مفقودة في البلد، ولا توجد بضاعة تخدم الصناعة فلا «صاج» ولا كروم ولا مسننات ولا نحاس، وإذا وجدت فسعرها غال، وهذا سبب من أسباب ارتفاع أسعار المنتجات.

> صناعي: المواد تكلف ضعف ثمنها مالياً وشحناً وضرائب

وبالنسبة للتصدير، بين عبد السلام أنه لم يعد بمقدور الصناعي التصدير والمنافسة، عادة ٨٠ بالمئة من الإنتاج موجه للخارج، أما اليوم ٩٩ بالمئة إلى الداخل، فالشحن مكلف جداً، وهناك عراقيل بسبب الحصار على البلد وبسبب كورونا، ولا هامش للربح والزبون يتردد في شراء الآلة ولا إمكانية للتصنيع وإعادة التصدير لأن المعدات سعرها غال خارج البلد وغير قادرة على المنافسة.

ويرى عبد السلام أن الحل يكون بتقديم إجراءات ميسرة للمستورد، واستحداث ختم ليزري خاص بالجمارك على الآلات، حتى يستطيع الصناعي نقلها إلى المحافظات والمستودع وبيعها بحرية، بحيث ينهي ختم الجمارك أي جدل مع الدوريات.

وأشار عبد السلام إلى أن تكلفة شحن المتر المربع إلى مرفأ بيروت ٧٥٠ ألف ليرة، في حين يكلف إلى سورية ٦ ملايين ليرة سورية، أي آلة حجمها ٤ أمتار يدفع عليها ٢٤ مليون ليرة ثمن شحن وتخليص وهذه المشكلة سببها وزارة الاقتصاد.

واعتبر عبد السلام أن عودة الصناعيين من الخارج تحتاج إلى ضمان تيسير أمورهم من استيراد أدوات وإقامة معامل وإجراءات إدارية ميسرة للتصدير والنقل ووضع طاقة كهربائية مستقر خارج المناطق الصناعية.